المحلية الصباح
العدد 2794 - السنة العاشرة
الأربعاء 19 رمضان 1438 - الموافق 14 يونيو 2017
Wednesday 14 June 2017 - No.2794 - 10th Year

القنصلية الكويتية بألمانيا تؤكد سلامة الكويتيين بعد حادث «ميونيخ»

برلين - كونا: اكدت القنصلية العامة لدولة الكويت بمدينة «فرانكفورت» الالمانية امس الثلاثاء سلامة جميع الرعايا الكويتيين المتواجدين في مدينة «ميونيخ» بجنوبي المانيا حيث وقع حادث اطلاق نار.

وقالت القنصلية العامة في بيان لوكالة «كونا» تؤكد سلامة جميع المواطنين الكويتيين في ميونيخ عقب الحادث الذي وقع صباح امس في احدى محطات مترو القطار وادى الى اصابة اربعة اشخاص من بينهم شرطية».

واضاف البيان ان «القنصلية العامة تتواصل بشكل دائم مع الجهات المختصة في ولاية (بافاريا) للاطمئنان على صحة وسلامة الرعايا الكويتيين». وناشدت القنصلية الرعايا الكويتيين بالاتصال فورا في حال الاستفسار او طلب المساعدة على الرقم الاتي «00496975937270» وكذلك في الحالات الطارئة الاتصال برقم «00491520800110» في خارج اوقات العمل الرسمية.

أكد حتمية تطوير الجزر الكويتية لربط الاقتصاد بالأمن

وزير الديوان الأميري: لابديل عن تنفيذ رؤية الأمير «كويت 2035»

الشيخ ناصر صباح الأحمد متحدثاً خلال اللقاء المفتوح

جانب من اللقاء

- ضرورة أن تتخذ إدارة الدولة الشكل الذي يتناسب مع الرؤية وإعادة الأنشطة العامة للدولة
- فكرة المشروع جاءت من أهميته لقربه من حضارتي بلاد ما بين النهرين العراق وإيلام في إيران

أكد وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد حتمية تنفيذ رؤية حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح «كويت جديدة 2035» لاسيما ما يتعلق منها بمشروعي الجزر الكويتية ومدينة الحرير.

جاء ذلك خلال اللقاء المفتوح للشيخ ناصر صباح الأحمد رئيس فريق تفعيل رؤية سمو امير البلاد «كويت جديدة 2035» وأعضاء لجنة السياسات العامة والتنمية الإدارية بالمجلس الأعلى للتخطيط الذي نظمته جمعية الصحفيين الكويتية مساء أمس الاثنين في مركز دار الآثار الإسلامية.

وأوضح ان فكرة مشروع استغلال الجزر الكويتية الشرقية الحرة وهي «بوبيان وفيلكا وورية ومسكان وعوهه» تتمثل في أهمية ربط الاقتصاد بالأمن وضرورة أن تتخذ إدارة الدولة الشكل الذي يتناسب ورؤية «كويت جديدة 2035» فضلا عن إعادة الأنشطة العامة للدولة.

وقال إن فكرة المشروع جاءت من أهمية تلك المنطقة وحساسيتها وجغرافيتها لاسيما قربها من حضارتي بلاد ما بين النهرين «العراق وإيلام في إيران» إضافة إلى شط العرب الواقع بينهما.

وأضاف أن لهذه المنطقة أهمية كبيرة خصوصا في فتح آفاق التعاون مع دول الجوار «إيران والعراق» إذ ستصبح هذه المنطقة بيئة خصبة جاذبة للاستثمار والسكن ومنطقة تجارية حرة استثنائية تخدم شمال الخليج.

وذكر أن دولة الكويت كانت ولاتزال تحمل «ثقافة ميناء» حيث كانت سابقا أحد أهم و أفضل الموانئ التي كانت تتخذها بريطانيا العظمى لتعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى فضلا عن انتقال البريد العالمي إليها من البصرة عام 1775.

وبين أن مشروع استغلال الجزر ستقوم عليه شركات استثمارية محلية ودولية على أن يتم استصدار قوانين وتشريعات استثنائية من شانها تشجيع الاستثمار في هذه المنطقة.

وأشار الشيخ ناصر صباح الأحمد إلى وجود دراسة لدمج مشروعي الجزر ومدينة الحرير لجعلها منطقة دولية مستدركا في الوقت ذاته بالقول «إن الرؤية أصبحت أوضح من أي وقت مضى» في هذا الشان.

وقال إن ثمة مشاكل ومعضلات كثيرة قد تعترض تنفيذ هذا المشروع من بينها الإدارة والبيروقراطية والدورة المستندية والتركيبة السكانية والتعليم إضافة إلى الأمن والبيئة لكن علينا التعامل معها ومعالجتها.

وعن التشريعات والقوانين الخاصة بالمشروع أفاد بانه تم الإطلاع على التشريعات والقوانين المشابهة لمشروع الجزر لاسيما في المناطق الدولية الأخرى مثل «جبل طارق وليختنشتاين وسنغافورة وهونغ كونغ والصين».

وشدد على أهمية سيادة الدولة على هذه الجزر والتزامها فضلا عن قيام الجيش والشرطة والحرس الوطني بأدوار الحماية الخارجية لها مضيفا أنه سيتم خلال الأشهر الستة المقبلة وضع التصور النهائي بشأن التشريعات والقوانين الخاصة بتلك الجزر.

وأعرب الشيخ ناصر صباح الأحمد عن الأمل في أن تتعاون السلطتان التنفيذية والتشريعية في سرعة إقرار هذه التشريعات حال جاهزيتها وإعطائها صفة الاستعجال.

وحول ماهية الإدارة التي ستقوم على مشروع الجزر كشف أنه فور انتهاء مجلس الوزراء من المصادقة على القوانين والتشريعات الخاصة بذلك سيتم الإعلان عن الهيئة المختصة بالمشروع على أن يشكل بعد ذلك مجلس أمناء من شخصيات دولية ووطنية لتلك الهيئة تكون بمنزلة «الحاكمية في منطقة الجزر».

ولفت وزير شؤون الديوان الأميري إلى أن 75 في المئة من مجلس الأمناء سيكون من غير الكويتيين أي من شخصيات دولية خدمت في الأمم المتحدة بمختلف مؤسساتها ووكالاتها التنموية والبنوك العالمية وأسواق المال وغيرها مبينا أن من شان هذه الخطوة إقناع العالم بان هذه المنطقة ستكون ذات طبيعة خاصة وسياسة استثمارية فريدة وناجحة.

وأشار في هذا السياق إلى أن 25 في المئة من مجلس الأمناء سيتمثل بشخصيات وطاقات وكفاءات كويتية أثبتت قدراتها الإدارية ولها باع طويل في مجال التنمية والاستثمار.

وعن مواقف إيران والعراق من مشروع استغلال الجزر وتطويرها قال «إننا متفاهمون مع الأخوة العراقيين في هذا الشان» مضيفا أن «ميناءي مبارك الكويتي والفاو العراقي سيتعاونان ولن يتنافسا».

وكشف عن لقاء جمعه مع السفير الإيراني لدى دولة الكويت علي عتايتي أخيرا تطرق فيه إلى إمكانية مساهمة ومشاركة طهران في هذا المشروع.

وأكد الشيخ ناصر صباح الأحمد أن «الوقت قد حان لأن نبصر في حالنا فلا يمكن أن نظل نعتمد على الموارد المالية من النفط».

وأضاف «لابد أن يقام هذا المشروع فلا خيار آخر لدينا.. فالوضع الاقتصادي لايسمح لنا إلا بالمضي قدما نحو هذا المشروع» واصفا في الوقت ذاته مشروع استغلال الجزر بأنه سيكون «الكويت الحقيقة».

من جانبه قال عضو لجنة السياسات العامة والتنمية الادارية بالمجلس الأعلى للتخطيط عدنان البحر إن فكرة المشروع تتمثل في إنشاء منطقة تجارية حرة مستقلة شبيهة بتجربة استقلال هونغ كونغ عن الصين.

وأوضح البحر في مداخلة له خلال اللقاء المفتوح أن هذه المنطقة ستكون تحت السيادة الكويتية لكنها مستقلة إداريا وماليا وتشريعيا عنها مبينا أن الهدف من إنشاء هذه المنطقة لا أن تنافس مناطق حرة أخرى وإنما إيجاد بيئة استثمارية خصبة جديدة في شمال الخليج في مختلف المجالات والقطاعات الحيوية.

وذكر أن استراتيجية تنفيذ مشروع استغلال الجزر تعتمد على أساس تمويل احتياجاته من أسواق المال ورؤوس الأموال الخاصة مشيرا إلى عدم مشاركة أو مساهمة الدولة في تمويل هذا المشروع.

وأضاف أن الإدارة تقاس بمدى القدرة على جذب رؤوس الأموال مؤكدا وجوب اعتماد هذا المشروع على تمويل نفسه ذاتيا من خلال خلق البيئة المناسبة والتشريعات والقوانين واعتماد استراتيجية تنفيذية بهذا الخصوص.

وشدد البحر على ضرورة اتباع اسلوب إدارة جديدة للوصول إلى التنمية المستدامة من خلال تنفيذ مشروع استغلال الجزر على أن يساهم هذا المشروع في ديمومة التنمية بما يضمن تحقيق الاستدامة.

من ناحيته قال عضو لجنة السياسات العامة والتنمية الإدارية بالمجلس الأعلى للتخطيط عبداللطيف المشاري إن مشروع استغلال الجزر يهدف إلى إنشاء بيئة اقتصادية اجتماعية بيئية مختلفة.

وأوضح المشاري في مداخلة له خلال اللقاء المفتوح أن هذا المشروع بدأ فعليا إثر صدور مرسوم بإنشاء جهاز مدينة تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان الذي يشرف حاليا على استراتيجية المنطقة الشمالية وإنشاء ميناء مبارك الذي سيتم الانتهاء من أولى مراحله في عام 2020.

وبين أن هذه الاستراتيجية ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي حوكمة هذه المنطقة واقتصادات وتمويل هذه المنطقة إضافة إلى البعد السياسي لها.

وشهد اللقاء المفتوح عرضا وثائقيا مصورا لمشروع استغلال الجزر ومدينة الحرير حيث تناول فكرة المشروع من بنى تحتية وأخرى علوية فضلا عن أهدافه واستراتيجيته.

وشارك في هذه اللقاء نخبة من المسؤولين والقياديين في مختلف قطاعات وزارات وجهات ومؤسسات الدولة إضافة إلى عدد من الإعلاميين والمهتمين في الشان العام.

وكانت الحكومة الكويتية قد اطلقت بحضور سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء أواخر يناير 2017 خطتها التنموية ورؤيتها المستقبلية «كويت جديدة 2035» مستندة إلى خمسة أهداف استراتيجية وسبع ركائز تتحقق من خلال 164 مشروعا تنمويا منها 30 مشروعا استراتيجيا.

وتتمثل هذه الركائز في إدارة حكومية فاعلة واقتصاد مستدام وبنية تحتية متطورة وبيئة معيشية مستدامة ورعاية صحية عالية الجودة ورأسمال بشري إبداعي ومكانة عالمية متميزة.

- فتح آفاق التعاون مع دول الجوار «إيران والعراق» والمنطقة بيئة خصبة جاذبة للاستثمار
- الكويت كانت ولاتزال تحمل «ثقافة ميناء» حيث كانت سابقاً أحد أهم وأفضل الموانئ
- الرؤية أصبحت أوضح ودراسة لدمج مشروعي الجزر ومدينة الحرير لجعلها منطقة دولية
- البيروقراطية والدورة المستندية مشاكل قد تعترضنا لكن علينا التعامل معها ومعالجتها
- أهمية سيادة الدولة على الجزر والتزام جنودنا البواسل بأدوار الحماية الخارجية لها
- وضع التصور النهائي خلال الأشهر الستة المقبلة بشأن التشريعات والقوانين الخاصة
- نأمل أن تتعاون السلطتان التنفيذية والتشريعية في سرعة إقرار هذه التشريعات حال جاهزيتها

متابعة من الشخصيات الحاضرة

المشاركون في اللقاء

جانب من الحضور

مداخلات الجمهور

حضور كبير

وزير الديوان الأميري مرحباً بالحضور